أقل الكلام

ما بعد «اتفاق المعايير»؟!

عريب الرنتاوي

لم يكشف الوزير جون كيري ولا نظيره الروسي سيرجي لافروف، مضمون "اتفاق المعايير" الذي توصلا إليه، بعد أربعة مكالمات هاتفية أجرياها في غضون 24 ساعة ... الاتفاق سيعرض على الرئيسين فلاديمير بوتين وباراك أوباما لمزيد من "التأكيد والتدعيم"، ومن ثم سيتكفل الوزيران بتسويقه لحلفائهما في الإقليم وعلى الأرض على السورية.

هو اتفاق مبدئي – مشروط، ويتعلق بـ"المعايير" لا بالتفاصيل، كما يُستشف من تصريحات كيري في عمان، وهو اتفاق "حاكم" لسلوك مختلف الأطراف، و"مقرر" لأدوارها، فمن التزم بقواعده، عُدَّ "طرفاً" في وقف "الأعمال العدائية"، و"شريكاً" في مسار فيينا السياسي، ومن خرج عليه، وآثر التمرد على "معاييره"، استحق غضب التحالفين الدوليين، الروسي والأمريكي على حد سواء.

إن غياب المعلومات الدقيقة عن مضمون الاتفاق، لا يمنع من إمعان التحليل والتنبؤ بما قد يكون عليه، بل ويشجع، على إجراء "تمارين ذهنية" تسعى في "ملء فراغ المعلومة"، فما المعايير التي يمكن أن يكون الوزيران قد توافقا عليها كنتيجة لـ"دبلوماسية الهاتف"؟

الوزيران متفقان على إدراج "داعش" و"النصرة" في لائحة الفصائل الإرهابية السوداء، هذا أمرٌ لا شك فيه ... ولا أحد من حلفائهما يرفض إدراج "داعش" في تلك اللائحة، بيد أن بعض حلفاء واشنطن، يؤثرون إخراج "النصرة" منها، وإن إلى حين، ويفضلون إخضاعها لاختبار الالتزام بوقف النار، قبل الحكم عليها بالإعدام على أيدي "التحالفين" ...هنا يتحدث البعض عن "مقايضة" تمت بين الوزيرين، تخضع بموجبها النصرة لاختبار "الاعتدال والالتزام"، مقابل، غض الطرف عن إدماج وحدات الحماية الكردية في العملية السياسية كونها حليفا لكل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على حد سواء.

لا يعني ذلك، أن واشنطن وموسكو، بصدد تغيير موقفهما من "النصرة"، فرع القاعدة الرسمي في سوريا ... لكن بالنظر لتداخل مناطق تواجدها بمناطق تواجد ما يُسمى المعارضة المعتدلة من جهة ولكون النصرة ما زالت تحظى بدعم وتسليح بعض دول الإقليم، من حلفاء واشنطن، فإن وقف النار والأعمال العدائية، سيكون متعذرا من دون المرور في "مرحلة الاختبار" هذه.

مثل هذه التسوية / المقايضة، سيصعب تسويقها على حلفاء القوتين العظميين، هذا على فرض أنهما توصلتا فعلاً إلى اتفاق بشأنها، وهو أمرٌ ما زلت أستبعده، تركيا لن تقبل بوحدات الحماية الكردية، حتى نظير إدماج النصرة في "آليات وقف النار"، والنظام السوري وحلفاؤه، لن يقبلوا بالنصرة، حتى مقابل إدماج وحدات الحماية الكردية، سيما وأنها تشكل العمود الفقري لمختلف "جيوش" ما يسمى بالمعارضة المعتدلة، والأهم، أن النصرة، أكثر من داعش، تضغط بقوة النظام وقواته في مناطق تقع في قلب "سوريا المفيدة"، فيما انتبذت "داعش" لنفسها مكانا قصيا في الشمال الشرقي للبلاد.

مشكلة هذا السيناريو، أن "النصرة" وبعض حلفائها من فصائل السلفية الجهادية، التي تستتر خلف عناوين ومسميات عديدة، يصعب عليها "وقف جهادها المقدس" ضد الروافض والنصيريين والصليبيين، ولطالما قاوم زعيمها "أبو محمد الجولاني" الإكراهات والإغراءات الكثيفة، لفك ارتباطه بالقاعدة، والفكاك من بيعته لأيمن الظواهري، وليس ثمة ما يدعو للاعتقاد، بأنه سيرضخ للضغوط هذه المرة، خشية أن يتهم بإسقاط "راية الجهاد"، التي ستتلقفها منه، دولة الخلافة بزعامة غريمه "أبو بكر البغدادي".

وإن حصل ما نرجحه، فإنه سيكون من الصعب على الأطراف المهتمة بإخراج "وقف الأعمال العدائية" إلى دائرة الضوء، وتثبيت وقف لإطلاق النار قريبا ودفعة واحدة... فالنصرة متداخلة مع كثير من الفصائل المعتدلة، وتقاتل معها كتفا إلى كتف، ومن الخنادق ذاتها ... والأهم، أنها تشكل قوة محورية في عديد من محاور القتال وجبهاته ... وثمة تقديرات من مصادر سورية معارضة، بأنها تسيطر على أكثر من نصف المناطق التي تخضع لسيطرة "المعارضة المعتدلة"، والتي تقدر بحوالي 12 بالمائة من مساحة سوريا.

الجديد في اتفاق كيري – لافروف، أن البلدين قررا عدم الانكفاء حيال عقبات من هذا النوع، وفي كل الأحوال، فإن من يرفض اتفاق الوزيرين، سيعرض نفسه لنيران "التحالفين"، أليس هذا ما قصده الوزير كيري في تصريحاته "المسربة" بأن المعارضة المسلحة، ستواجه الجحيم في الأشهر الثلاثة المقبلة، إن هي لم تبادر إلى الانسجام مع مقتضيات التوافق الأمريكي – الروسي؟ ... أليس هذا هو مغزى "القبول المتسرع" للائتلاف السوري المعارض، بهدنة الأسابيع الثلاثة، حتى قبل أن تتضح شروط الهدنة وملابساتها؟

وقف النار، أو "الأعمال العدائية" في سوريا، لن يكون دفعة واحدة، بل سيتم على مراحل، ستنضم إليه قوى، وتخرج منه قوى أخرى، ووحدها المواقف في الميدان، ستكتب "قائمة المنظمات الإرهابية" بدءا بـ"داعش"، ليبقى السؤال: كيف ستتصرف القوى الإقليمية الحليفة لكل من موسكو وواشنطن؟

حتى الآن، يمكن القول إن موسكو نجحت في "ضبضبة" الخلافات داخل معسكرها، تصريحات الأسد الأخيرة، جبّت ما قبلها، بعد تهديد فيتالي تشوركين ووعيده ... ماذا عن إيران وحزب الله، هل سينضبطان؟ ... والأهم من هذا وذاك، ماذا عن "فوضى المواقف" و"صراع المصالح والأجندات" و"حالة التفلت" التي تضرب المعسكر الإقليمي الذي تقوده واشنطن، هل سينضبط لاتفاق المعايير، وهل لدى واشنطن ما يكفي من أوراق الضغط لفعل ذلك؟

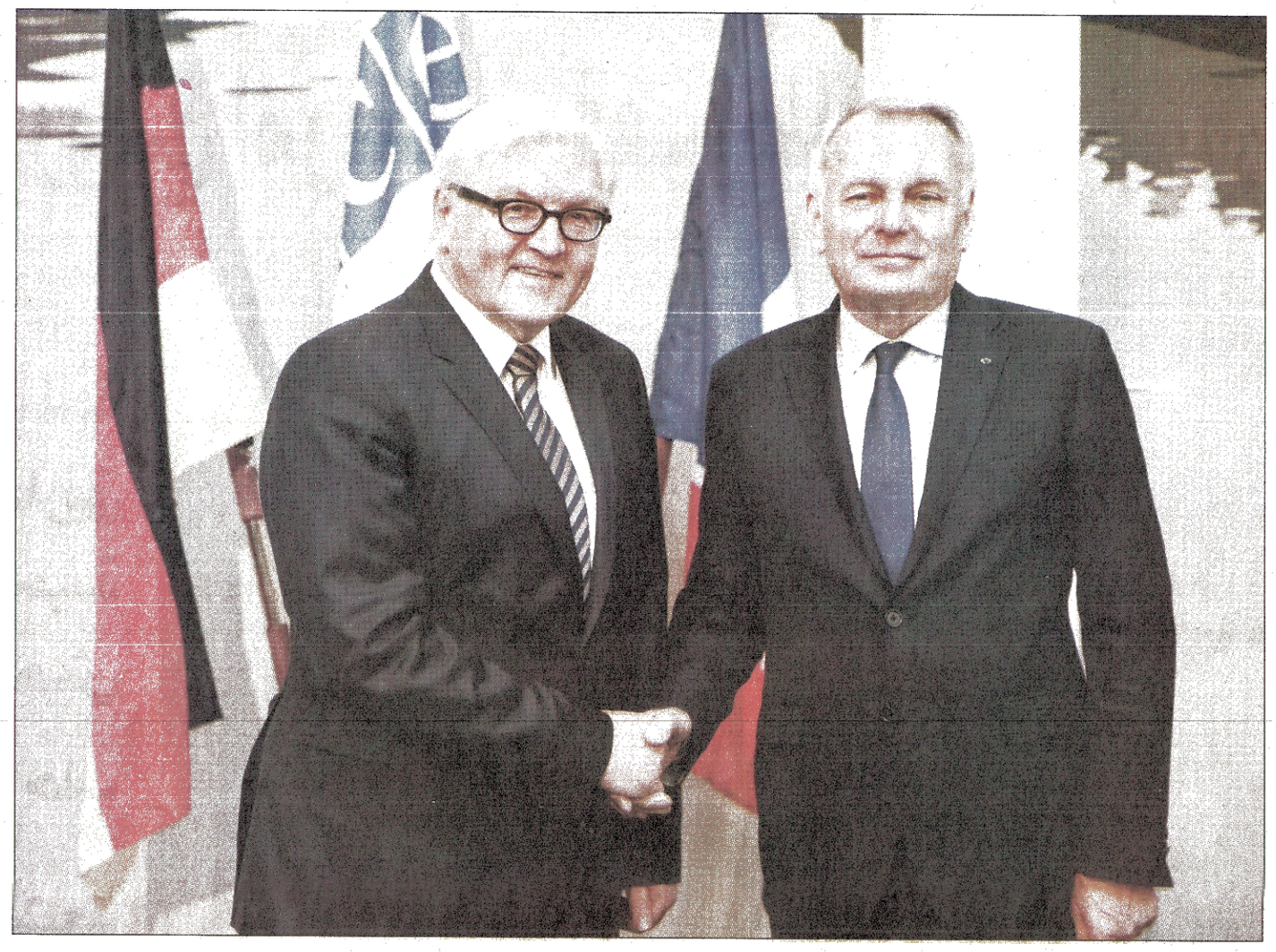

وزير الخارجية الألماني يجتمع مع نظيره الفرنسي في كييف بأوكرانيا «رويترز»

طاهر المصري يصدمنا مرة اخرى...!!

هل تبدو خيارات بلدنا "سيئة" الى هذه الدرجة، كما رأيناها في مرآة "مقالة" الاستاذ طاهر المصري في الزميلة "الغد" امس؟

قبل ان اتطوع بالاجابة ارجو ان يسمح لي "ابو نشأت" ان اضع توقيعي على ما كتبه، فانا اعتقد مثله تماما ان الاردن يواجه اسوأ الخيارات (كتبت في هذه الزاوية / 2-11 مقالا بنفس العنوان)، واتفق ايضا مع ما ذهب اليه من تشخيص للواقع، ومع الخلاصة التي انتهى اليها وهي: اننا الان لوحدنا، ويجب ان نواجه مصيرنا ونحدد خياراتنا بما يتناسب مع قدراتنا ومصالحنا، وان لا ننتظر – او نراهن – على الآخر، سواء اكان شقيقا او حليفا، فالكل مشغول بمصالحه وازماته، ونحن الوحيدون القادرون على الخروج من هذه "الانفجارات" بعزيمتنا واراداتنا، اذا قررنا ذلك بالطبع.

لا اريد هنا ان اكرر ما قاله الرجل، ولكنني اشير فقط الى مسألتين على صعيد تعاملنا مع قضايانا الداخلية فقط (دعك من تعاملنا مع الملفات الخارجية الملتهبة من حولنا)، الاولى هي اننا نحصد اليوم ما زرعناه بأيدينا في الامس، لا اقول ذلك من اجل تقليب المواجع، ولكنني اعيد التذكير به لكي نفهم ما حدث ونجتهد في تجاوزه والخروج مما ترتب عليه من نتائج بائسة، والاخرى ان خروجنا من "انفجار التاريخ" الذي لم يصلنا بعد سيظل مشروطا بقدرتنا على "اصلاح" احوالنا، وبأنفسنا دون انتظار مساعدة من احد.

ترى، ماذا فعلنا بانفسنا؟ خذ مثلا، على مدى السنوات الماضية نجحنا بامتياز "!" في ضرب الوسائط الاجتماعية التي كانت تشكل "مفتاحا" لتهدئة خواطر الناس، وجمع شملهم وقضاء حاجاتهم ومصالحهم، وتحت لافتة "انهاء" الدور الرعوي للدولة تمت ازاحة هؤلاء من مشهدنا الاجتماعي لتحل مكانهم "نخب" جديدة لا علاقة لها بالمجتمع، نزلت "بالبراشوت" واستحوذت على المال والسلطة، وقد تصورنا حينئذ ان هؤلاء فائضون عن الحاجة ولا مكان لهم في "الدولة الحديثة" لنفاجأ اليوم باننا افتقدنا "زعامات" محلية كان يمكن ان تضبط حركة الناس وتساعدنا في ايصال ما يلزم من رسائل لهم للتفاهم معهم او لتمثيلهم والحديث باسمهم.

خذ مثالا آخر، على مدى خمسة اعوام انصرفت، ونحن نتصارع حول الاصلاح، نمجد الحراكات الشعبية تارة ونواجهها ونحاول تفكيكها تارة اخرى، ثم نصر اخيرا على اغلاق ابواب الحوار ونخرج بوصفه اصلاحية لم تقنع الكثيرين، وحين نقرر الخروج من الازمة عبر بوابة قانون الانتخاب نفاجيء الناس بقانون "حفيد للصوت الواحد" ثم بمقررات اقتصادية صعبة، ونتعمد الاجهاز على ما تبقى من عافية في جيوبهم المثقوبة.

خذ ايضا ما فعلنا على صعيد "الاحزاب" واجهاض تجربتها او النقابات ومحاولة تقليم اظافرها او "الشباب" والعبث في اتحاداتهم وروابطهم او التعليم في الجامعات "والشطارة" التي مارسناها لاقصاء الكفاءات منها او "التغول" على اداراتها وتذكر –ايضا– ما فعلناه حين "اغمضنا" عيوننا عن "النخب" التي قادتنا باسم "الليبرالية" الى الفقر، وبذريعة "الخصخصة" الى بيع ما لدينا من موارد وسرقة ما في جيوبنا من اموال.

الان ما يحدث في بلدنا الأردن، من فوضى ومن ارتباك ليس بعيدا ابدا عن تراكمات هذه الاخطاء التي تجاهلناها طيلة السنوات الماضية، وليس بعيدا عن حالة الانكار التي تعمدناها في علاقاتنا مع بعضنا وفي مواجهتنا لمشكلاتنا بعيدا عن المقولات المغشوشة التي روج لها بعضنا بقصد او بدون قصد.

ثم، كيف تبدو صورتنا؟ ان ما طالعتنا به معظم الاستطلاعات – الداخلية والخارجية – يشير بوضوح الى ان "أمورنا لا تسير في الاتجاه الصحيح" والى ان صورة بلدنا في عيون "الناس" تبدو محاطة "بالغبش"، ورغم أن هذه الاستطلاعات تشير الى ان "الاوضاع" الاقتصادية الصعبة هي السبب في ذلك، الا ان "اخطاء" السياسة تبقى الوجه الآخر لما انتهينا اليه، الامر الذي يضيف الى الصورة بعدا آخر يجعلنا نشعر – اكثر من اي وقت مضى – بأن احوالنا ليست على ما يرام.

حين ندقق اكثر في المشهد، سنكتشف باننا لم نغادر دائرة الحيرة والارتباك، فالعنف ما زال يتنقل بحرية بين مؤسساتنا وشوارعنا وعملية خلط الاوراق اصبحت مكشوفة تماما، واذرع الدولة التي كانت قادرة على احتضان "مواطنيها" تراخت ومعها تراجعت تقاليد وقيم وقوانين كانت تمثل سياجا يقنع الناس ويحميهم ويجعل اقدامهم اكثر ثباتا على الارض، ووسط هذه الاجواء لم نعدم رؤية حالة غريبة من "تنقلات" السفراء وزيارتهم من قبل البعض لطلب المساعدة، كما لم نعدم متابعة تنبؤات "بعواصف" قادمة ستضرب هنا او هناك، او مقاربات سياسية "تمس" عصب حياة الناس ومستقبلهم ايضا.

من المفارقات هنا ان نقاشاتنا – سواء في البرلمان او في الاعلام او في الشارع، تتوجه – في الغالب – الى قضايا ثانوية، وكأن ثمة من يريد ان يشغلنا عن "الاولويات" الكبرى التي تهدد بلدنا، لا اتحدث هنا – فقط – عن الملف السوري الذي انشغلنا به من زاوية انسانية واهملنا "اخطاره" السياسية والعسكرية، وانما ايضا عن ملف "التسوية" القادم وما يجري داخله من "ترتيبات" سياسية، وعن ملف التحالفات والمعسكرات التي لا نعرف لاي منها ننحاز؟ ولا كيف سندفع ثمن حيادنا اذا ما قررنا عند الانغماس في وحل اية حرب قادمة، وعن ملفات اخرى يبدو انها تحولت الى مجرد "كرة" يجري تبادلها بين اطراف المعادلة السياسية القائمة لحسابات غير مفهومة.

اعرف، لا وقت الان للتلاوم ولا للشكوى ولا لانتظار المنقذ الذي قد ياتي من الخارج، ولا نريد ان نسال كيف حدث ذلك؟ ولا لماذا؟ ولكنني اتصور ان الخطوة الاولى نحو الخروج من المحنة ومن خوف الاردنيين المشروع هي فهم ما جرى والاعتراف به ثم تجاوزه بقرارات جريئة تؤسس لمرحلة جديدة نشعر من خلالها اننا استعدنا "عافيتنا" وبأننا تعلمنا من اخطائنا، وبأننا صحونا من "الغفلة" وقررنا فتح صفحة جديدة.

هنا يبدو السؤال عن المخرج مشروعا ومطلوبا ايضا، وانا اعتقد اننا بحاجة الى تشكيل "لجنة" من "الحكماء" لوضع النقاط على الحروف، والنقاط هنا تتعلق بثلاثة عناوين: الاول هو تصحيح العلاقة بين المجتمع والدولة، والثاني هو تصحيح مسارات السياسة والاقتصاد، والثالث ترتيب علاقاتنا مع محيطنا الاقليمي والخارجي وما فرضته علينا التطورات والتحولات من استحقاقات، ومهمة "الحكماء" هنا هي تقديم ما يلزم من "اقتراحات" يفترض ان يستمدوها من المجتمع بكافة اطيافه، ثم وضعها امام "صانع القرار".. وهذا بالطبع لا يتناقض مع حضور المؤسسات الرسمية صاحبة الولاية، وانما يعززه ويبدد – ايضا – حالة "القتامة" التي اصبحت سمة عامة لرؤيتنا، وكأننا – جميعا – اصبحنا جزءا من المشكلة..

فكرة

حسين الرواشدة

الانتقام من الأسير القيـق المضـرب عن الطعام!

د. عايدة النجار

الصحفي المناضل الفلسطيني محمد القيق المضرب عن الطعام منذ ٧٨ يوما، لا يزال محتجزا أو سجينا في مستشفى العفولة تحت قبضة إسرائيل .اعتقله جهاز أمنها الداخلي (الشاباك) بتهمة انتمائه الى حركة حماس، وكصحفي فقد رأته محرضا ضد الاحتلال . حياة القيق المعرضة للخطر لا تهم إسرائيل، ولكنه بصموده يحرجها ويفضحها أمام العالم ولعله بمنع عائلته بزيارته ما يذكر العالم بالمناضلين الذين تنتقم منهم إسرائيل في سجون الاحتلال أو الشهداء الذين رحلوا متحدين الجلاد. ولعل هذا العدد من الذين يسقطون كل يوم برصاص العدو، بالاضافة للمواجهات العنيفة التي يواجهها المنتفضون في المسيرات الاسبوعية في عدد من القرى والبلدات التي رسمت طريقها للتعبير عن مناهضة الاستيطان والاحتجاج ضد الجدار ما يزيد من تفهم الرأي العام العالمي مدى التزام الفلسطينيين برفض الاحتلال ومحاربته بجميع أنواع المقاومة.

ولعل تسليط الضوء على الاسرى المعتقلين الذين يقبعون في الأسر الإداري ما يشير الى بشاعة الممارسات بحق الأسرى ومن بينهم الصحافيين . هناك أكثر من ٧٠٠ أسير فلسطيني بلا محاكمة ومنهم من جدد له الاعتقال أكثر من مرة . هذه الممارسات غير الانسانية ورثتها إسرائيل وعن جدارة من الانتداب البريطاني الذي كان يقف بالمرصاد للصحافيين . فقد وضعت سلطة الانتداب القوانين والمواد الصارمة لردعهم، ولعل التذكير بالمادة ١٩ من قانون المطبوعات سيئ الذكر ١٩٣٣ ما يشهد على المعاناة التي لحقت بالصحفيين . وينص على معاقبة من يكتب المقالات التي "تثير الشغب" أو "المقالات النارية". لقد كان عمل سلطة الانتداب إجراء التعديلات المتواصلة على هذا القانون، ليس لتخفيف ما جاء في مواده، بل لاعاقة عمل الصحافيين . قامت بتعديلات على هذا القانون حتى عام ١٩٤٥ عدة مرات :١٩٣٦– ١٩٣٧، و١٩٣٩، و١٩٤٢ . ولعل وصف السلطات البريطانية بأوصاف لا تليق بالمناضلين وتصديهم للاستعمار ما يدل على أن الاستعمار يعيد نفسه ضد الشرفاء بمواقع وأزمنة مختلفة . فقد وصفت السلطات البريطانية الصحفيين "بالاشخاص الملقحين بفيروس الشغب الذي يشجع الاستياء بالنزوع نحو الحدث، وأيضا قوة سريانه" (عايدة النجار، ص ٣٠٨، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن: ١٩٠٠– ١٩٤٨) .

من هذا المنطلق فقد أصاب اسرائيل فيروس الكره للصحافيين بالاضافة لفيروس الانتقام، لأن بريطانيا فشلت في فهم الصحافيين بأنهم كانوا جزءا من الشعب، وأن صحفهم أو وسائل إعلامهم ما هي الا التعبير عن لسان حال الجماهير المقاومة للاستعمار . ولأن الصهيونية كانت تعمل لسرقة الأرض تحت الانتداب فهي اليوم تقوم بنفس التجاهل وأيضا بأساليب الانتقام من الصحافيين مثل الانتقام وتعذيب محمد القيق الذي تزيد من معاناته وهو مقيد في فراشه ترفض نقله لمستشفى في رام الله للخضوع للفحوصات . اسرائيل ماضية بأساليبها القمعية تتجاهل الشارع الفلسطيني، ومنظمات حقوق الانسان ومراكز الصحافيين في العالم والحراك الشعبي، وبوقاحة المستعمر تلوّح بالعودة للمفاوضات مع الفلسطينيين، فهل هناك أكثر من هذا وقاحة في عدم فهم معنى الالتزام وحب الوطن؟

Drnajar3@orange.jo

ضوء

قانون الانتخاب وسلوك النواب

قانون الانتخاب الذي تدور رحى مناقشاته الان نقلة سياسية تعلن بشكل واضح ابتعادنا عن قانون الصوت الواحد وهذا بحد ذاته انجاز لولا حذف القائمة الوطنية بدل تطويرها وتثقيفها و اقصد القائمة الوطنية التي لها عتبة حسم وبرامجية وليست قائمة لمتسلقين او لذوات مهما بلغت درجتهم الاجتماعية وبعض دكاكين الاحزاب، فمجريات جلسة اليوم الاول شهدت ان النائب الاهم هو الدكتور عبدالله النسور الذي تقدم بمقترحات وهذا دور النواب، فالقانون جاء من حكومته والتعديلات والمقترحات من النواب، وهذا الغائب في اليوم الاول واعني مقترحات لها فعالية لاثراء الحالة السياسية وتطويرها.

النواب انشغلوا بالبنود التي تخصهم فمن تابع البند المختص باعداد جداول الانتخابات سيعلم كيف تدار الامور فالكل كان يبحث عن الطريقة المثلى لضمان مقعده الانتخابي القادم كما يقول المحامي ابو الراغب فقد انشغل المخضرمون بالمجلس بتثبيت قوائم الناخبين فشاهدت تدخلات كثيرة بهذا الخصوص ولكن لفت انتباهي مداخلة سعادة النائب وفاء بني مصطفى وذكرها حالات كان يقوم المرشح بجلب ناخبيه معه من خلال عملية النقل مما دعى النائب محمود الخرابشه ايضا لاعادة الدفة لصالح اصحاب المقاعد الثابتة بالمجلس الحالي وتمرير الامر على انه لراحة المواطن اما بخصوص الحضور فلوحظ الغياب الكبير وهذه من عادات المجلس ولكن الاكثر اشكالية ان من يناقش القانون كانوا معدودين على الاصابع وكأن الباقي غير معني بهذا الامر او مطلوب منه رفع اليد بالموافقة دون ابداء اي رأي.

بالنهايه سيمر القانون كما هو بالغالب وموضوع القائمة الوطنية سيكون لجلالة الملك الدور به وليس بضغط شعبي وحزبي خصوصا بعد ما شاهدنا غلطة فادحة قام بها 6 احزاب من خلال اعتصام للمطالبة بقائمة وطنية وكان لهذا الاعتصام اثر سلبي وليس ايجابيا للاسباب التالية مع التاكيد على ان الاعتقال والاحتكاك بالنواب ان صح الخبر مرفوض:

ان عدد المشاركين بالاعتصام كشف عورة هذه الاحزاب الجديدة فعندما يكون عشرات منهم كانوا متواجدين فهذا يعكس قيمة هذه الاحزاب بالشارع وعندما دعي لهذا المطلب والذي هو موافق عليه من شريحة كبيرة تصدر المشهد شخصيات جدلية اضعفت هذا المطلب كما ان الاعتصامات بهذه الظروف ليست وسيلة محببة للشارع خصوصا بظل الاجواء الراهنة ناهيك عن فقدان المواطن ثقته بالاحزاب وبمجلس النواب.

اما بخصوص جلسة اليوم الثاني فالجلسة كانت لرئيس المجلس وليس للنواب فأغلب النواب الذين يطالبون بتعديل او اقتراح منع عليهم الكلام بشكل واضح وصريح وهو منقول على الهواء اما من قام بالاستعراض والتاييد فقد كان له الحديث لا بل زاد الامر على ذلك بان تم منح الحديث لمن هم مع القانون بشكل واضح وهنا نستغرب هذا العمل فهل رئيس مجلس النواب انتخب على اساس انه وصي على النواب وليس بوصفه نائبا، وكيف تستوي الامور بأن يكون المجلس كاملا ولا احدد مكبلا بهذه الطريقة عن ابسط حقوقه وهي مجرد تقديم ملاحظة او اقتراح وهنا انوه ان البعض استغل خطاب رئيس المجلس للاستعراض وتسجيل المواقف التي بات واضحا للشعب انه يسعى لها ويسعى للاستعراض وليس التصحيح فاذا ما تم الاستعراض لا يهمه التعديل او ان يعدّل قانون وهنا وجب علينا ان نذكر ان هذه الفئة ليست اقل سوء من ادارة الجلسة لانهم ساهموا بفشل الجلسة.

اخيرا كنت اتمنى تعديلات كثيرة ولكن النواب حسموا موقفهم بكلمة واحدة بأن هذا القانون كما هو موافق عليه وهذا ما يدفعني لان اقول كمحام واعلامي ومتابع سياسي ان القانون القديم افضل واكثر عدالة من هذا القانون وان مصدر القانون السابق وعرابه افضل من هذا القانون، هذه ملاحظات مراقب قانوني وسياسي يجب الاخذ بها لاستكمال مراحل نقاش نيابي تستعيد بها الحالة السياسية متابعة المواطن وترفع نسبة الاستجابة للمشاركة البرلمانية القادمة.

omarkallab@yahoo.com

بهدء

عمر كلاب

الإرهاب التوأم.. الدولي والصهيوني

لم تكن هذه المنطقة، منطقة الشرق الأوسط، منطقة هادئة أو مستقرة في تاريخها المعاصر، ولكنها لم تكن كحالتها الآن... تجتاح بعض أقطارها ما يشبه الحرب الأهلية، وتشتد في بعضها الصراعات الداخلية، وبعضها الآخر يواجه تهديد الانهيار أو الفشل... فالفوضى التي تسود المنطقة أشد ظلاما من تلك الفوضى التي تتحدث عنها المصادر التاريخية، فوضى الغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي، ولا مجال لتحميل الاستعمار ما بعد الحربين العالميتيْن أثم القصور الذي ساد المنطقة آنذاك ودوره في وأد أي محاولة وطنية لتمكينها من ترسيخ أسس البناء والتقدم والقوة؛ كما أنه لا مجال لتحميل المنطقة في مرحلة ما بعد الاستقلال إثم ضعف كيانات المنطقة وبنيتها لسوء استثمار مواردها الطبيعية والبشرية، وبخاصة النخب القيادية والشبابية لتأخذ دورها في بناء المنطقة وتقويتها، ذلك أن مثل هذا التفكير يقع في المساحة الماضوية، ولا يؤدي إلى تحريك الفكر لمواجهة أخطر ظاهرتين تسودان المنطقة في الوقت الحاضر، وهما الأرهاب بصوره وأمكنته المتعددة في المنطقة، والإرهاب الصهيوني في أبشع ممارساته في فلسطين الأرض المحتلة.

وإذا ما أصبح الإرهاب الأول محور الاهتمام الدولي، فأن الإرهاب الثاني، الصهيوني، والأشد خطرا، ما زال على هامش الأحداث الدولية، أن لم يعُدْ شيئا مذكورا... وفي الوقت الذي يأخذ فيه الإرهاب الدولي جل الاهتمام الدولي، باعتبار التخلي عن اجتثاثه يؤدي إلى إتاحة المجال أمامه لمزيد من الأخطار والتهديد الإنساني، نرى الإرهاب الصهيوني يتفاقم ويزداد حدّة وشراسة... فالإرهاب الدولي، وعلى الرغم من مواجهته الدولية يزداد امتدادا سواء على نمط ما يسمى (الولايات) الإرهابية، وهو التعبير الذي يعود استخدامه إلى القرن السابع في المنطقة، أم بنمط العناصر الفردية (أو ما يسمى الذئاب المنفردة) والتي يمكن أن تتواصل لتصبح على نمط (الخلايا) التي تلتقي عند أي هدف أو ثغرة مجتمعية ضعيفة... والأشد من ذلك خطورة هو إعلان ذلك الإرهاب الدولي عن أهدافه وأولوياته في المنطقة أو خارجها، على الرغم من تعدد جبهات القتال التي يخوضها في مواجهة التحالفات الدولية والإقليمية...

أما الإرهاب الآخر، وهو الإرهاب الصهيوني، فأنه يأخذ طابع الامتداد لذلك الإرهاب الذي انتشر في فلسطين قبل الحرب العربية– الصهيونية عام (١٩٤٨م)... مع اختلاف في أهدافه، فالإرهاب الصهيوني قبل عام (١٩٤٨م) كان يلتقي على شكل معسكر واحد بهدف طرد السكان العرب الفلسطينيين كخطوة حتمية لإقامة (الكيان الإسرائيلي– الصهيوني)، أما الإرهاب الصهيوني المعاصر، فينقسم إلى معسكرين: معسكر السفاحين (Thugs)، ومعسكر المتعصبين/ أو المتطرفين(Zealots): فالأول يقاوم الاندماج العربي– اليهودي في مختلف مجالات الحياة المجتمعية، كالمدارس والتفاعل الاجتماعي والنشاط التجاري وغير ذلك من مجالات الحياة، وأخذ هذا المعسكر منطقة القدس تحديدا، وأضاف إليها ضواحي الخليل وأما المعسكر الثاني فانتشر في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة وبخاصة هضابها وتلالها، بهدف تهويد الأرض وفرض القوانين (الإسرائيلية)... وتشكيل قوة انتخابية مؤثرة في إي برنامج انتخابي وإنجاحه حيث يبلغ عددهم نصف مليون مستوطن إرهابي وتبلغ نسبة مشاركتهم الانتخابية أكثر من (٩٠٪)، ويشترك هذان المعسكران في إباحة قتل الفلسطينيين، بالشبهة، وكلاهما لا يفرّق بين القتل والتدمير إذا ما كان الهدف فلسطينيا أو ممتلكات مسيحية أو إسلامية، خاصة أو عامة... وللمعسكرين أنصارهما من القياديين والسياسيين الاسرائيليين، ورجال الدين (Rabbi's) الذي يهدرون الدم الفلسطيني [illegible]. ولكن هذا الإرهاب الصهيوني (مسكوت عنه) ولا يثير حتى القلق لدى قادة المجتمع الدولي...

أن اهتمام المجتمع الدولي بالإرهاب العالمي وإيجاد الحلول أو التحالفات لاجتثاثه وإنقاذ مستقبل المجتمعات البشرية من إخطاره، يظل قاصراً وغير قادر على تحقيق هدفه إذا لم يتعامل مع الإرهابيْن: الدولي والصهيوني، فهما وجهان لعملة واحدة....

بايجاز

د. عزت جرادات